14 أكتوبر
14 OCTOBER
www.14october.com

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الدعوة إلى الانفصال ورفع الشعارات المعادية للوحدة خيانة وطنية كبرى

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2011م

لنيل الاستقلال التام الذي نعلق عليه أعظم الأهمية».
ورد وزير المستعمرات : «وإنني أرحب بهذه الفرصة لأؤكد نية الحكومة البريطانية للسير بشعب الاتحاد بأسرع مايكون ذلك عمليا إلى الاستقلال في السيادة».

وضع عدن في الاتحاد

في مارس 1963م أصبحت عدن إحدى ولايات الاتحاد وانتقلت من طور الاستعمار إلى طور الحكم الذاتي وحظيت بامتيازات في تشكيل الحكم الاتحادي الذي يتألف من المجلس الأعلى ومن مجلس الاتحاد. وكانت كل ولاية تمثل بسبعة أعضاء في المجلس الاتحادي وهو (المجلس التشريعي أما عدن فكان يمثلها أربعة وثمانون عضواوتتمتع كل ولاية في المجلس الأعلى اي مجلس الوزراء بوزير واحد لكل ستّة من الأعضاء في المجلس الاتحادي.

وقد دار صراع حاد حول ضم عدن الى اتحاد امارات الجنوب العربي الذي اقامه الاستعمار البريطاني عام 1959م ووقع مع حكومته معاهدة الصداقة والحماية حيث خاضت الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل كفاحاً مريراً ضد ضم عدن الى هذا الاتحاد ، وبلغ هذا الكفاح ذروته بالزحف الشعبي الكبير على مبنى المجلس التشريعي لولاية عدن اثناء اجتماع المجلس التشريعي في عدن يوم 24 سبتمبر 1962م لإقرار ضم عدن الى اتحاد امارات الجنوب العربي حيث تم تغيير اسم الاتحاد الفدرالي بعد ان اصبحت ولاية عدن عضواً فيه الى اتحاد الجنوب العربي ، فيما قامت الحكومة البريطانية بتوقيع معاهدة جديدة للصداقة والحماية مع هذا الاتحاد وكان الهدف الرئيسي من هذا المخطط الاستعماري هو ضمان ربط اتحاد الجنوب العربي بالمصالح الاستعمارية من خلال الموقع الاستراتيجي لعدن كحارس يحمي الثروة البريطانية (كجبل طارق) حيث ترى القوافل تمر ناقلة إلى المملكة المتحدة واوروبا الذهب الأسود المستخرج من باب الجزيرة العربية ، ولدى وصول ناقلات النفط تأخذ مصفاة عدن حصتها وفي استطاعة مصفاة عدن تزويد الأسواق القريبة في افريقيا الشرقية والمحيط الهندي وحتى سيلان بالبترول». كما تعطي السلاح الجوي الملكي البريطاني اكثر من 400 ألف طن من البنزين سنوياً ، إلى جانب أهمية ميناء عدن الذي كان بمقدوره استقبال 12 سفينة دفعة واحدة وإمدادها بما تحتاج من تموين وأن يقوم بالترميمات اللازمة ما يعني أن الميناء كان يعيش حالة ازدهار اقتصادي كبير تجعله ينافس أقوى الموانئ العالمية في تلك الفترة.

وكانت بريطانيا قد فرضت مجلساً تشريعياً في مدينة عدن حيث تم تعيين أعضائه من قبل المندوب السامي (حاكم عدن) وسط رفض وتذمر من قبل ابناء عدن الذين رفضوا هذا المجلس التشريعي المزيف .

وقد أدركت بريطانيا التذمر الذي ساد المنطقة ، فحاولت فرض سلطاتها القهرية بمنع المظاهرات والتجمعات ، بالرغم من تهديد بعض العناصر الوطنية حل المجلس التشريعي بموجب التفويض الذي منحهم الشعب اليمني بعدن ، والمطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي ، وإلغاء الحكم الاستعماري بوصفه حكما أجنبيًا قام على غزو المنطقة بالقوة.

وقد اتخذت بريطانيا أسلوبا جديدا في سياستها حيث أعلنت إنشاء حكومة مستقلة بعدن وأصدر المندوب السامي أمرا بتكليف السيد حسن علي بيومي بتشكيل حكومة عدن ووضع دستورها وزارة المستعمرات البريطانية بلندن ، لتخفيف حدة التوتر الذي ساد المنطقة واصدر الحاكم العام قراراته بتعيين الوزراء ، وقرارا بإنشاء المجلس التنفيذي ، ومجلس القضاء وقد ربط تعيين رئيس الوزراء ورئيس المجلس التنفيذي ورئيس مجلس القضاء بمرسوم ملكي توقعه ملكة بريطانيا ليصبح نافذ المفعول ، وربط ذلك ، بمجلس اللوردات البريطاني بلندن ومعنى هذا أن المجالس المعينة لاتستطيع أن تصدر قرارا أو تنفذ أمرا إلا بموافقة المندوب السامي بعدن.

وقد تزامن تشكيل هذا المجلس مع قيام المندوب السامي باستدعاء السلاطين والمشايخ في المحمية الغربية في 4 يناير سنة 1954م حيث اجتمع بهم الحاكم البريطاني بعدن وألقى فيهم خطابا هذا نصه.

نص الخطاب :

"حضرات السلاطين والمشايخ الكرام.. إنكم جميعا حكام وقادة شعوبكم ، ولهذا فإنه من الصواب أن أشاوركم سرا وعلانية في جميع المسائل التي تهمكم وتهم بلدكم ، وبناء على ذلك فقد استدعيتكم اليوم لمقابلتي ، لأن عندي اقتراحا أقدمه لكم يؤثر كل التأثير على مستقبل بلادكم وشعوبكم".

"لقد ارتبطت حكومة صاحبة الجلالة معكم ومع أسلافكم بمعاهدات منذ سنين عدة ، وفي أثناء هذه المدة نشأ شعور متبادل من الاحترام والتفاهم بين حكوماتكم وحكومتي. ولقد قطعنا شوطا في توطيد الأمن في المحميات ، لولاه لما أمكن تحسين بلادكم وتقدم شعوبكم ، ويرجع الفضل في ذلك إلى هذا الاحترام المتبادل ، وبقيادتكم لشعوبكم ، وإلى معاونتكم الوثيقة معي ومع مستشاري ، ونتيجة لهذا الأمر بالذات تحقق الاستقرار السريع ، وتوسعت الخدمات الاجتماعية وجلب التقدم الزراعي الخير لبعضكم ، ولقد كان معظم هذا التقدم نتيجة مباشرة لسياسة حكومة صاحبة الجلالة التي اعتمدت مصروفات سنوية لشؤون دفاعكم وللمحافظة على أمن بلادكم ، ولموظفي الزراعة ، والتعليم ، والصحة ، والسياسة ، الذين طالما عاونوكم وأرشدوكم ، كما اعتمدت مساعدات مالية لأجل استمرار خدماتكم الاجتماعية وتوسيعها لتحسين أراضيكم ، وستستمر هذه السياسة مهما كانت نتائج محادثاتنا في هذا الصباح ، ولقد تعاونتم من جانبكم بنية خالصة ، وكان من دواعي سروري أن أرى تقدما في إداراتكم بالرغم من احتياجكم للموارد المالية الكافية ، ولقد أثمرت جهودنا المشتركة ، فقطعنا شوطا في الطريق المؤدية إلى السعادة والرفاهية ، إلا أن الطريق لا يزال أمامنا طويلا ، ولقد بلغنا على كل حال نقطة يصعب بعدها تقدم إن لم تحدث تغييرات أساسية ، ولن نجد القوة التامة ما لم تحدث هذه التغييرات.

"إنكم يا رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة ، بعضها كبير وبعضها صغير ، وبعضها غني وبعضها فقير ، وكل واحد منكم ينفرد بقوة أمنه وبتشكيلاته الصحية وبمدارسه وجماركه ، وينفق عليها في الغالب من موارده القليلة. إن كل واحد منكم يباشر سلطاته ضمن حدود بلاده ، ولكن ليس لأحدكم بصفته الشخصية أي كلمة في شؤونكم كمجموعة لماذا؟؟ لأنكم متفرقون تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية وأحيانا خصوماتكم القديمة ، وببقائكم على هذا التفكك ستجدون صعوبة متزايدة في المحافظة على كيانكم الاقتصادي".

"ولست أدري كيف تستطيع بلادكم أن تتطور سياسيا وأنتم على هذا الحال ، فمنذ مجيئي إليكم كحاكم عام كان هذا الموضوع شغلي الشاغل ، ولقد وضعت مع مستشاري مشروعا لمستقبل المحميات يرمي إلى إزالة الفرقة ، تلك العقبة الكؤود التي تقف في سبيل التقدم. وفي رأيي أنه من الضروري أن تتحدوا ، لأنه بدون قوة الاتحاد سوف تفشلون حتما. ولن تتمكنوا من احتلال المنزلة اللائقة بكم في هذا العصر الحديث. ستبدأ صورة التوحيد التي في بالي وبال مستشاري في صورة متواضعة. وهي مرسومة بصورة تمكنكم من الاحتفاظ بسلطاتكم ضمن حدودكم القبلية بينما توحدكم كشعب. إن الاتحاد الذي يجول بخاطري قد أعد بحيث يعطيكم نصيبا متزايدا في أن تسير المحميات كمجموعة ، وبحيث تستفيدون اقتصاديا عن طريق توحيد بعض المرافق.

"وبهذه الطريقة وبها فقط كما أرى ، يمكنكم تأمين مستقبل شعوبكم. وقد تتساءلون عما إذا كانت هناك أي خطط للاتحاد قد وضعت ؟؟ فأجيب على ذلك : بأن خططا قد وضعت فعلا بتفصيلات تامة ، ولسوف أطلب مشورتكم بشأنها. في نيتي أن أستشير منكم خير من يستطيع تقديم المشورة دون تحمل مشقة. وأرى أن أعطيكم اليوم صورة عامة فقط لنوايا ، فسيكون هناك كما أتمنى اتحادان أحدهما في الجهة الغربية من المحميات والآخر في الجهة الشرقية منها. أما اليوم فإن الجهة الغربية هي التي تهمنا ، وهي الجهة التي فيها بلدانكم ولسوف تقوم سلطنات المحميات الشرقية بتوحيد نفسها ، وإني أعلن أن المباحثات تدور الآن بين رؤساء تلك السلطنات والمستشار المقيم هناك ، وأود هنا أن أدلي ببيان فيما يتعلق بالبلدان التي لها الحق في عضوية الاتحاد ، وجميع ما يترتب عن الاتحاد من فوائد. إنني أرى أن البلدان التي لها الحق في عضوية الاتحاد ، هي فقط التي ترتبط بمعاهدات استشارية مع حكومة صاحبة الجلالة.. أما البلاد التي ليس لها الحق فستظل تتلقى الإرشاد والمعونة بواسطة المعتمد البريطاني للمحمية الغربية كما كان الحال في الماضي ، وعندما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية سيتوقف اشتراكها في الاتحاد على موافقة دول الاتحاد".

"سيكون في مشروع الدستورين الموضوعين للاتحادين كثير من النقاط المتشابهة ، ففي المشروعين مثلا : سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوبا ساميا للمحميات ، وسيكون المجلسان متشابهين ، أما الشكل العام لإدارة الاتحاد المقترح فهو كما يلي :

"مندوب سام يتمتع بنفس السلطات التي يتمتع بها الحاكم العام. ومجلس رؤساء يضمُ إليه رؤساء البلاد الداخلة في الاتحاد ، ومجلس تنفيذي يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء ، وعضوين من المجلس التشريعي والمستشار المالي والمستشار القانوني تحت رئاسة المستشار العام ، وسيكون المستشار العام اللقب الجديد للمعتمد البريطاني. ومجلس تشريعي يتألف من أعضاء يمثلون البلاد الداخلة في الاتحاد وأعضاء يمثلون الإدارة. لا أود أن أشغلكم اليوم بكثير من التفصيلات إلا أنه ينبغي أن تعلموا ما هي اختصاصات المندوب السامي والمجالس ، فبالاختصار سيكون المندوب السامي رئيسا للاتحاد وفي خدمتكم في كل حين كما هو الآن يقدم المعونة والإرشاد ويكون مسؤولا عن علاقاتكم الخارجية وشؤون أمتكم واتخاذ الإجراءات اللازمة المناسبة في الطوارئ الخطيرة".

"أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيُعالج سياسة الاتحاد والمشاريع العامة ، كما أنه سيكون الهيئة التي تقر القوانين".

"أما المجلس التنفيذي فسيعالج شؤون الإدارة اليومية ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان سير الاتحاد كما ينبغي".

"وسيضطلع المجلس التشريعي بالمهام التي يدلُ عليها اسمه ، أي أنّه سيكون الجهة التي تدرس فيها التشريعات التي يقدمها المجلس التنفيذي ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها".

"وهذا ما يتعلق بالشكل العام".

"والآن فلننتقل على أعمال إدارة الاتحاد ، والأمور التي سنعالجها في هذه المرحلة محدودة ، وهذه الأمور هي التعليم والصحة والمواصلات والجمارك والبرق والبريد ، أما بقية الأمور فستعالج كما في الماضي ، إما بواسطتكم إذا كانت تخص شؤونكم الداخلية أو بواسطتي فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع .. الخ. وستبادرون إلى التساؤل عما سيحدث لبلادكم عندما يسلم دخل الجمارك الذي تعتمدون الآن عليه إلى حد بعيد إلى إدارة الاتحاد؟؟ والجواب على ذلك هو أن إدارة الاتحاد ستتسلم المواصلات والتعليم والصحة وهي خدمات تنفقون أنتم عليها الآن ، وهكذا تتخلصون من تحمل نفقات كبيرة ، وفضلا عن هذا سوف لا تتكبد بلادكم خسائر مالية نتيجة لاشتراكها في الاتحاد. وأود أن أوضح هذا توضيحا كافيا ، وأن أكرر القول بأنه لن يكون هناك خسائر مالية.. بل في الواقع يحتمل أن يكون هناك ربح مادي بعد تحقيق الاتحاد".

"ليس من المقترح الآن أن يصبح أي أمر آخر تابعًا للاتحاد ، إلا أنكم في المستقبل سترغبون دون شك في أن تصبح أمور أخرى تابعة للإدارة المركزية. وعندما يحين ذلك الوقت سيكون لكم الحق في المطالبة بتعديل قوانين الاتحاد ليصبح ذلك ممكنا. أما ضمان حدود بلادكم فباستثناء الشؤون المتعلقة بالاتحاد ، فإن سلطاتكم ستظل على ما هي عليه في الاقتراح الذي رسمته والذي أرجو أن أناقشه معكم في القريب العاجل.

"وبالاختصار فإن الاقتراح الذي أطب موافقتكم عليه مبدئيا فقط تفصيليا ، هو كالآتي :

"قيام نظام اتحاد تحت المندوب السامي على الأسس التي أشرت إليها سابقا ، وهي تشكيل مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. وأن يختص الاتحاد في الوقت الحاضر بشؤون الجمارك والتعليم والصحة والبرق والبريد والمواصلات ، وبالإضافة إلى ذلك ستكون لإدارة الاتحاد سلطة فرض ضرائب على الواردات إلى المحميات والصادرات منها ، إلا أن إدارة الاتحاد سوف لا تتمتع بهذه السلطة إلا بموافقة المجلس التشريعي وموافقتكم كمجلس رؤساء ، ويجب علي أن أنبهكم إلى أن الحصاد لا يتم إلا بالعمل الشاق ، وفي الوقت الذي يريده رب العباد. فلا تتصوروا أنه بمجرد قولكم سوف نتحد ، يتم الاتحاد ، فالاتحاد الناجح لا يتحقق إلا بالعمل الشاق والتعاون من جانب الرؤساء والشعب ، وبالرغبة الخالصة في التفاهم. إننا هنا أنا ومساعدي لتقديم المعونة والإرشاد لكم إذا رغبتم فسوف نتقدم معا لبناء الاتحاد في المحميات الغربية ، والاتحاد يمكنكم من القيام بدور هام في إدارة شؤون المحمية الغربية كمجموعة. وفي الوقت نفسه تحتفظون بسلطاتكم داخل أقاليمكم ، فإذا كنا متفقين على هذه الخطوط فإني أطلب منكم أن تتركوا لي ولمستشاري المهمة الضخمة. مهمة وضع التفصيلات التي سأطلب منكم المشورة بشأنها ، وبعد ذلك عندما نكون قد أنجزنا هذه المهمة التي أرجو أن أنتهي منها في أول أبريل سوف أطلب منكم التشاور معي كما فعلتم اليوم. وأرجو أن أتمكن من الوصول إلى اتفاق نهائي على خطة مفصلة لرفعها إلى حكومة صاحبة الجلالة".

وبهذا الخطاب ضرب على الوتر الحساس وجس النبض بالنسبة للشعب وتقبله للمشروع أو رفضه ، وكتمهيد جديد لتنفيذ مخططاته الاستعمارية ، ومعرفة رد الفعل في الأوساط اليمنية والعربية.

وقد استغل المندوب السامي إثارة الخلافات المذهبية في شمال اليمن وجنوبه مستندا إلى أن المذهب في شمال اليمن مذهب الشيعة – الزيدي ، وفي الجنوب مذهب السنة – الشافعي ، مع العلم أن الشمال لا يزال يعلن أن الجنوب جزء لا يتجزأ من اليمن الأم ، وان الدين واحد ، والوطن واحد.

وبهذا شعرت السلطات الاستعمارية باستياء اليمنيين شمالاً وجنوبا فجمدت مشروع الاتحاد وطرحته للنقاش ، وأخذت تستميل بعض العناصر من السلاطين والأمراء ، والمشايخ ، والمثقفين وإغرائهم بالمواعيد المعسولة بتطور المنطقة في ظل الاتحاد.

وبعد عامين فرض الاستعمار إنشاء (اتحاد إمارات الجنوب العربي) وأصدر قرارات بتعيين السلاطين والأمراء والمشايخ وزراء في دولة الاتحاد وأصبح يمارس سلطاته في ظل الاتحاد.

وكان الاعتداء الثلاثي على مصر العربية عام 1956م نقطة تحول في المنطقة حيث قامت المظاهرات الطلابية والعمالية تندد بالاستعمار وأعماله العدوانية والذي يعمل دائما على تشتيت التجزئة في الوطن العربي ، وعمقها طيلة تاريخه الطويل وتدعو إلى جلاء الاستعمار من الجنوب واستقلاله وإيجاد دولة مستقلة لها كيانها وسياستها ودستورها.

وفي عام 1959م أعلنت بريطانيا قيام الاتحاد الفيدرالي لمناطق الجنوب وهو نفس الاتحاد الذي أعلنه الحاكم البريطاني عام 1954م إلا أنه شمل هذه المرة المحميات الشرقية والغربية وعدن ، وقد فرض معاهدة جديدة قبل إعلان الاتحاد ضمانا لتنفيذ مخططاته الاستعمارية وفرضها فرضا على دولة الاتحاد.

وفيما يلي نص المعاهدة بين المملكة المتحدة "والاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوبي العربي".

عبدالله سالم باسندوة
وزير المالية

عبده حسين الاهدل
وزير المالية

مصطفى عبدالإله عبده
وزير الحكم المحلي

أحمد سالم مطري
وزير الأراضي والاثار

المادة الأولى :

سوف يكون هناك سلام وصداقة دائمان وتعاون كامل وخالص بين المملكة المتحدة والاتحاد.

المادة الثانية :

١ - سوف تشرف المملكة المتحدة ويكون لها المسؤولية الكاملة بشأن علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها والهيئات الدولية، وسوف لا يدخل الاتحاد في أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقات أخرى مع أية دولة أو حكومة أو هيئة بدون معرفة وقبول المملكة المتحدة.

٢ - سوف يبلغ الاتحاد على وجه السرعة المملكة المتحدة عن أي تدخل أو محاولة للتدخل في شؤون الاتحاد من قبل أية دولة أو حكومة أخرى.

٣ - سوف لا تدخل المملكة المتحدة في أية معاهدة أو اتفاقية تنص على أي تغيير في حدود الاتحاد أو تعترف بأي تغيير في هذا الخصوص بدون موافقة الاتحاد.

المادة الثالثة :

١ - ستشمل صاحبة الجلالة البريطانية الاتحاد برعايتها الكريمة وحمايتها.

٢- أن الترتيبات المفصلة والمذكورة في الملحق بشأن المساعدة والتعاون المشترك بالدفاع سوف يكون لها المفعول كجزء من المعاهدة الحاضرة.

المادة الرابعة :

١- سوف تقدم المملكة المتحدة إلى الاتحاد النصح والمساعدة المالية والفنية لكي تساعد الاتحاد في تطوره الاقتصادي والسياسي، وتأسيس وصيانة جيش الاتحاد والحرس الوطني للاتحاد، وسوف يقرر مقدار وشكل المساعدة المالية والفنية من وقت إلى آخر بواسطة المملكة المتحدة بعد التشاور مع الاتحاد آخذة بعين الاعتبار كل العوامل الخاصة بالموضوع.

٢- سوف يسلم الاتحاد ويقدم جميع التسهيلات الضرورية للموظفين الاستشاريين والفنيين الذين تقدمهم المملكة المتحدة